

الوباء يضع العالم على حافة أزمة غذاء

الذعر يغذي نفسه بحمي الشراء وتضخم أسعار الأغذية عالميا



طوابير طويلة باتت لا تثير الاستغراب

وكانت منظمة الصحة العالمية قد عبّرت مرات عدة مؤخرا عن قلقها من انتشار الوباء في القارة الأفريقية التي فتقتد أنظمتها الصحية إلى وسائل مكافحة الأمراض.

وسجلت ست وفيات في إفريقيا جنوب الصحراء حتى الآن: ثلاث في بوركينا فاسو وواحدة في كل من الغابون وجزر موريشيوس وجمهورية الكونغو الديمقراطية في العاصمة كينشاسا.

وعلى الرغم من حظر التجمعات وإغلاق المدارس والحدائق والمطاعم والقيود على النقل الجوي خصوصا المطبقة في دول عدة في جنوب الصحراء، يواصل الوباء انتشاره.

وتقول سلطات دول عدة إن أكثر من 500 إصابة سجلت حتى 20 مارس في أفريقيا جنوب الصحراء بينها مئتا إصابة في جنوب أفريقيا وهو العدد الأكبر في دولة واحدة بالمنطقة.

وقامت رواندا التي بلغ عدد المصابين فيها 17 شخصا، بخطوة إضافية في مكافحة الوباء السبت.

فقد أعلنت الحكومة عن منع التنقلات غير الضرورية والزيارات خارج المنازل، باستثناء الخروج للتسوق أو للعلاج أو للتوجه إلى المصرف وهو ما زاد في وتيرة الشراءات العشوائية للمواد الغذائية.

وأضاف أن ما يحدث في الوقت الحالي تسبب بشكل مباشر في تكاليف كبيرة على السلع، وهو ما يتسبب في ارتفاع أسعارها، وبالتالي عدم قدرة البعض على شرائها.



عازف حسين
سوء التغذية يزيد
احتقالات التعرض
للوباء

عبدالرضا عباسيان
كل ما تحتاجه لخلق
أزمة هو الاتجاه نحو
الشراء بدافع الذعر

وتعمل حكومات الدول المتضررة من فايروس كورونا على توعية المواطنين بعدم الوقوع في فخ الشراء العشوائي الذي يفرضه الخوف مما سيحصل مستقبلا. وجهزت جل الدول خطط طوارئ اقتصادية متنوعة بقرارات تستهدف قبل كل شيء تأمين المخزون الاستراتيجي للغذاء والدواء والمواد الاستهلاكية الرئيسية. ورفعت المنظمات الدولية من تحذيراتها من أخطار أن ينتشر الوباء في القارة الأفريقية التي تعد بلدانها أكثر فقرا من بين دول العالم خاصة بعدما تفشى المرض في رواندا.

المرض في أسواق المواد الغذائية تتوقف على احتفاظ البلدان بهيئتها في مواجهة اضطرابات سلسلة الإمداد وعدم اللجوء إلى سياسات إقشار الجرار. والتدفق السلس للتجارة العالمية سيساعد على تأمين توريد الأغذية.

ويطالب الخبراء بوجوب مراقبة أسعار الأغذية ومراقبة الأسواق علوة على أهمية أن يتوفر الدعم للبلدان والشعوب الأشد احتياجا، ليس عن طريق توفير الرعاية الصحية فحسب، وإنما أيضا عن طريق المساعدات من خلال شبكات الأمان التي تتمتع بالمرونة في الاستجابة للأزمات.

ويرى خبير الأمن الغذائي والطوارئ فاضل الزعبي، أن قطاع الزراعة لن يباي بنفسه عن الأزمة الحالية، وهذا يؤثر في مبدأ الأمن الغذائي الذي يتركز على 3 عناصر تتمثل في: توفيره، وأن يكون سليما، مع سهولة الوصول إليه.

وأشار إلى أن الأزمة الحالية أثرت بالفعل على حركة النقل في ظل قيود الحركة وعدم إطلاقها بشكل كامل. كما أنها ستؤثر أيضا في سلامة الغذاء، خاصة أن العالم بحاجة إلى أغذية معينة لتقوية أجهزة الجسم لمواجهة كورونا. ولفت إلى أن العالم سيواجه بالفعل أزمة في انخفاض المداخيل وعدم المرونة في فرص العمل، وبالتالي تتأثر الفئات التي تحصل على غذائها يوما بيوم.

شحنات القمح أو الأرز في مايو أو يونيو القادمين؛ هذا هو ما يمكن أن يؤدي إلى أزمة إمدادات غذائية عالمية.

المحافظة على البقاء

واصطف المستهلكون في أنحاء العالم، من سنغافورة إلى الولايات المتحدة، في الأسواق الكبرى خلال الأسابيع الماضية لتخزين سلع مثل الأرز ومعقم اليدين والمناديل الورقية. وقال المحللون إن العوامل اللوجستية ستتحول على الأرجح إلى قضية عالمية رئيسية.

وقال أولي هوي مدير الاستشارات في مؤسسة أيكون كوموديتيز لخدمات المسمرسة "هناك حوالي 140 مليون طن من الذرة المستخدمة في صناعة الإيثانول بالولايات المتحدة، وبعضها يمكن استخدامه في الغذاء إذ لن تكون هناك حاجة إلى استخدامه للوقود نظرا لانخفاض أسعار النفط". وأضاف "المهم هو توفير الغذاء في الوقت والمكان المناسبين".

وحول ما يجب اتبعه للحد من تأثير الأمن الغذائي بسبب الأزمة الحالية، تعتقد المنظمات المعنية بهذا الملف كبرنامج التغذية العالمي أو منظمة الصحة العالمية أو منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) أن درجة تأثير انتشار

بعدها تفشى فايروس كورونا المستجد الذي ظهر في بادئ الأمر بمدينة ووهان الصينية، باتت تسود مختلف دول العالم مخاوف من تأزم الاقتصاد العالمي على نحو مماثل أو أشد وطأة مما حصل بعد أزمة عام 2008. وبينما اتجهت الآراء والتحليل في الأيام الأولى إلى تفشي الوباء لكون هذه الأزمة سيتم توظيفها في الحروب التجارية، سرّح انتشار المرض الذي لم يستثن أي دولة من تحذيرات الخبراء من إمكانية أن يضع وباء كورونا العالم على شفا حفرة أزمة جديدة عنوانها الأمن الغذائي.

تونس - أدى الهلع الذي يحاصر جميع دول العالم بلا استثناء من أخطار فايروس كورونا، إلى اتخاذ جل البلدان إجراءات وقائية متشددة كحظر التجوال في الليل أو حظر العام أو الحظر الصحي الشامل.

وتحدث برنامج الأغذية العالمي عن اتخذتها دول عدة في كل القارات إشكالات عدة في التزود بالمواد الأساسية والحيوية، ما جعل مشهد الصفوف الطويلة أمام المتاجر والمخابز والغضائيات التجارية الكبرى في كل الدول أمرا عاديا لا يثير الاستغراب.

ومنذ الأسابيع الأولى لتفشي الفيروس حذر برنامج الأغذية العالمي التابع لمنظمة الأمم المتحدة من أن يؤثر مرض كورونا المستجد (كوفيد-19) على مسالك التزود بالغذاء وتوريده.

هستيريا التسوق

على عكس توقعات الخبراء لدى بداية انتشار الفيروس الذين أكدوا أن الأمر سيكون أقل وطأة في ما يتعلق بالقطاع الغذائي وتحديد الأراضي الذي سيكون أقل تضررا من قطاعات تجارية أخرى، أدى توقف العمل وعمليات نقل المواد الأساسية بعد فرض إجراءات الحجر الصحي المتشددة في الكثير من البلدان إلى حدوث انقطاعات كبرى في توريد المواد الغذائية.

وأدى نقص القدرة الشرائية بسبب المرض إلى تغيير الأنماط الغذائية بين الأفراد، حيث حذر برنامج الأغذية العالمي من أن هذه التطورات سينجر عنها تدهور في التغذية الصحية.

كما أدت حالة الهلع في صفوف المواطنين بكل الدول إلى حالة شراء هستيرية للأغذية ما أدى بالنهاية إلى إلحاق ضرر بسلسلة التوريد وارتفاع الأسعار على الصعيد المحلي في كل البلدان تقريبا.

وأدى الانتشار الواسع النطاق للمرض للبلدان الأكثر فقرا وأشد معاناة من انعدام الأمن الغذائي إلى خسائر فادحة في الاقتصاد تفوق التأثير الحالي على البلدان المتضررة.

وقال عازف حسين، كبير الخبراء الاقتصاديين لدى برنامج الأغذية العالمي، في وقت سابق، "إن البلدان التي تعاني من مستويات مرتفعة من انعدام الأمن

هل يكفي الحجر المنزلي لمواجهة كورونا؟

بعد، لكن ذلك لا يمنع من عدم تقديم الدعم لها، فتركيز المكتب الإقليمي حاليا على إعطائها أولوية للتأكد من وجود أنظمة ترصد اتباع الإرشادات الصحية.

ويذكر الطبيب العماني الذي سبق له إدارة مستشفى جامعة السلطان قابوس، صعوبة الوضع في الإقليم الذي يعمل داخله منذ توليه المنصب قبل قرابة العامين، ففي خطابه للمجلس التنفيذي للمنظمة إبان اختباره، أكد أن شرق المتوسط يواجه تحديات كبرى بسبب الأزمات الطبيعية والاضطرابات الاجتماعية السياسية والاقتصادية، وحسد في حينه طريقة التعامل مع الطوارئ بما في ذلك الأوبئة والأمراض السارية وغير السارية، وتعزيز النظم الصحية. وتحاول منظمة الصحة العالمية النأي بنفسها عن توظيف أزمة كورونا بين الدول المتناحرة سياسيا في منطقة الشرق الأوسط، والتي يتم فيها توظيف وسائل إعلامية لتكليل الاتهامات حول إجراءات مقاومة فايروس محليا أو تعطي أرقاما غير مؤكدة حول أعداد المصابين.

مستوياتها عليها الالتزام الكامل بمكافحة الوباء، وليست الأمر من مسؤولية وزارات الصحة فقط.

وتزيد بعض السياسات الحكومية المتعلقة بمكافحة المرض الطين بلة، كما يقول المنظري، فتخلق تكديسات بشرية بدلا من تقليل الاختلاط، فلا يمكن للمواطنين الالتزام بالانعزال، وعدم التحرك في حزم قلقهم من نقص الإمدادات الطبية والغذائية أو ابتعاد أماكن بيعها عن الأماكن التي يعيشون فيها.

ولا يخفي المنظري قصور القدرات المالية لدى مكتب شرق المتوسط عن الوفاء بالاحتياجات المتزايدة لمواجهة كورونا وسلسلة التنقلات المستمرة لوفوده لروية الأوضاع على الأرض، وتوثيق التجارب الناجحة لكل دولة على حدة للاستفادة منها في أماكن أخرى، لكنه يراه على المانحين والشركاء في سد تلك الثغرات.

وطالب المكتب الإقليمي جميع دول المنطقة بتقوية أنظمتها الصحية لتفادي انتشار أوسع لكورونا، والتعاون المستمر في ما بينها عبر تجارب المقاومة، ومن بينها الدول التي تشهد انقطاعاتا داخليا مثل سوريا واليمن وليبيا، بالتعامل مع جميع الأطياف على قدم المساواة، في المناطق التي يسيطرون عليها وتنحية الخلافات السياسية جانبا.

وأشار المنظري إلى أن الدول التي تمر بصراعات داخلية لم تسجل حالات

وتخطت الحالات الإيجابية المسجلة في المناطق التابعة للمكتب في الشرق الأوسط مستوى 18 ألف إصابة، وكل يوم تعلن إحصائيات تؤكد ازديادها، على الرغم من الحملات الدعوية لتقليل الاتصال المباشر بين الأشخاص بهدف إبطاء انتشار الفيروس.

وأكد المنظري أن الدول التي توفر المعلومات لشعوبها في الوقت المناسب بشكل دقيق وشفاف حول الحالة الراهنة لانتشار الفيروس، والتي اشتركت فيها جميع الوزارات والقطاعات بغالبية كالقطاع الخاص والمجتمع المدني، أحرزت تقدما كبيرا في إجراءات التأهب التي يتم اتخاذها، والتدابير الواجب على الأفراد اتباعها لحماية أنفسهم وأسرهم.

وقال إن على دول المنطقة تقييم المخاطر باستمرار ووضع منظومة متكاملة لمواجهة لا تركز فقط على التباعد الاجتماعي، واتخاذ إجراءات متواصلة للتعامل مع الحالات المصابة والشخصية في إصابتها بشكل سريع، وتجهيز الكوادر الطبية المدربة للتعاطي مع الأزمة، ووفق ذلك كله تبادل المعلومات.

وأضاف المنظري، المتخصص في طب الأسرة والمجتمع، أن كل دولة لديها الحرية في اتخاذ الإجراءات التي تناسبها لتقليل المخاطر بما يتناسب مع إمكانياتها وقدراتها على التنفيذ، لكن توصيف كوفيد-19 -بالجائحة لا يعني

القاهرة - اعتبر أحمد المنظري، مدير المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط أن إجراء العزل المنزلي والتباعد الاجتماعي وحده غير كاف لمواجهة فايروس كورونا المستجد.

والتفقد، في حوار بمشاركة "العرب"، غياب الشفافية وعدم إفصاح بعض دول المنطقة عن الأعداد الحقيقية للمصابين.

لقد عكس المؤتمر الصحافي الذي عقده المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية، بمقره في القاهرة عبر "فديبو كونفرانس"، حالة القلق الشديدة لدى خبرائه من تفشي فايروس في المنطقة.

وحلس الحضور الذين لم يتجاوز عددهم السبعة في قاعة فسحة لا تقل المسافة بين أي منهم عن ثلاثة أمتار وتبادلوا الحديث عبر أجهزة الصوت، واكتفى كل منهم بابتسامة تخلو من الترحاب الحار المعهود في مثل هذه اللقاءات.

وقال المنظري "بعض الدول في الإقليم، (لم يسهما)، تحجب المعلومات حول كورونا رغم الحالة الراهنة الحرجة"، لافتا إلى أنها "لا تبلغ المنظمة إلا عن أقل من 20 في المئة من إجمالي حالات الإصابة المؤكدة بشكل رسمي، بما يعنى تعظيم الدروس المستفادة من تجربة كل دولة".



محمد عبدالمهدي
صحافي مصري

القاهرة - اعتبر أحمد المنظري، مدير المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط أن إجراء العزل المنزلي والتباعد الاجتماعي وحده غير كاف لمواجهة فايروس كورونا المستجد.

والتفقد، في حوار بمشاركة "العرب"، غياب الشفافية وعدم إفصاح بعض دول المنطقة عن الأعداد الحقيقية للمصابين.

لقد عكس المؤتمر الصحافي الذي عقده المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية، بمقره في القاهرة عبر "فديبو كونفرانس"، حالة القلق الشديدة لدى خبرائه من تفشي فايروس في المنطقة.

وحلس الحضور الذين لم يتجاوز عددهم السبعة في قاعة فسحة لا تقل المسافة بين أي منهم عن ثلاثة أمتار وتبادلوا الحديث عبر أجهزة الصوت، واكتفى كل منهم بابتسامة تخلو من الترحاب الحار المعهود في مثل هذه اللقاءات.

وقال المنظري "بعض الدول في الإقليم، (لم يسهما)، تحجب المعلومات حول كورونا رغم الحالة الراهنة الحرجة"، لافتا إلى أنها "لا تبلغ المنظمة إلا عن أقل من 20 في المئة من إجمالي حالات الإصابة المؤكدة بشكل رسمي، بما يعنى تعظيم الدروس المستفادة من تجربة كل دولة".